

مقالات رأي

(جماجم النمل) الحسين أبوجنه يكتب: الشؤون الدينية.. منصب لا يحتمل الشبهات!!

أضواء البيان • 04-10-2025 • 3 دقائق قراءة



(1). عودتنا الكاتبة الصحفية المصادمة رشان أوشي، علي خلق مفاجات صحفية، في قالب صدمات عنيفة، تسلط من خلالها الضوء الساطع، علي كثير من الممارسات الخاطئة، لقيادات تنفيذية رفيعة، تشغل مواقع مهمة، في دولاب عمل الدولة، الذي أصبح محاصرا، بكثير من الشبهات والأتهمات، بسبب سطوع نجم ظاهرة الفساد، داخل بعض المؤسسات، بصورة قبيحة تكاد تنسف ثقة المواطن السوداني، في مصداقية شاغلي الوظائف الرفيعة، الذين تحوم حولهم شبهات فساد، بسبب عدم تقيدهم مع سبق الأصرار، بالأسس والضوابط المعمول بها في مجالات التصرف في المال العام..كما تبدي ذلك بوضوح، في حالة الأخ/ وزير الشؤون الدينية، بشأن أستئجار منزل في أحد أحياء مدينة بورتسودان.. (الحالة التي أشارت اليها الصحفية/ رشان أوشي، في مقالها المنشور

ألكترونيا)!!..

(2). هذا التصرف المتهور في المال العام، من قبل هذا الوزير، يعتبر تهورا يفتقر الي أدني معايير الأسس والضوابط المالية، التي تحكم وتتحكم في عملية أبرام العقود الخاصة بالأجارات. كونها عملية مالية معقدة، تتطلب سلامتها، خضوعها لعدة ضوابط وخطوات ممرحلة، تضمن سلامة الإجراءات الديوانية، في إطار التقيد بموجهات الإدارة الرشيدة للمال العام في الدولة.. وبخلاف ذلك تصبح الإجراءات باطلة، ويحق للمراجع العام التدخل بقوة القانون من أجل المحافظة علي أموال الدولة من سفه القرارات الإدارية التي تبدو بنكهة الأطماع الشخصية..!! كمال هو الحال في الموضوع الذي أثارته بكل شجاعة الأستاذة/ رشان أوشي، التي نذرت نفسها لكشف ممارسات المسكوت عنه، في دواوين الحكومة..

(3) هذه القضية التي أصبحت حديث مجالس المدن والقرى. يجب أن تجد ما تستحقه من اهتمام وعناية. من قبل السيد/ رئيس وزراء حكومة الأمل. الذي تبني شعارات جادة و مثالية، من أجل ترقية وتطوير الدولة السودانية، التي عانت كثيرا من ظاهرة التراخي والتساهل، وعدم الجدية في محاسبة ومعالجة، كثير من الأخطاء الجسيمة، لبعض مسؤولين في مواقع مختلفة، بادرت الصحافة في كشفها وتعريتها، ولكنها فلتت من العقاب. الأمر الذي شجع ضعاف النفوس علي التماذي، في تكرار أخطاء التعدي، دون خوف أو وجل، مادام التساهل والتناسي هو سيد الموقف..!!

(4) ما كشفته الصحفية رشان أوشي، بخصوص هذا الأستاذجار الوزاري المشبوه، يستحق الأشادة، بقدر ما يتطلب تدخلا مباشرا من سعادة رئيس الوزراء، بواسطة لجنة رفيعة لتقصي الحقيقة، توطئة لاتخاذ القرار الفوري الحاسم والرادع، من باب الحرص علي، توصيل رسالة جادة، مفادها أن المال العام خطا أحمر، وأنه محروس بيقظة الصحافة، وبقدرة القيادة الرفيعة علي محاسبة وردع كل من تسول له نفسه العبث بموارد الدولة السودانية. وليس هناك كبيرا علي هيبة دولة القانون..!!

□ حاجة أخيرة:- علي رئيس وزراء حكومة الأمل، أن يتخلص فورا من وزراء التكسب السياسي... وزير الشؤون الدينية منصب لا يحتمل الشبهات..!!